طوئفة الصراع.... سياسة جديدة لتشكيل التفاعلات في الشرق الأوسط

د. علي فارس حميد*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

مقدمة

منذ احتلال العراق في عام 2003 والتفكير الاستراتيجي الأمريكي والغربي، يتجه نحو توليد مقاربات جديدة، تحاول أن تتبنى فيها أنموذجاً جديداً للتفاعلات الإقليمية، يقدم به خارطة جديدة لفهم مستويات الأداء والتعامل الفكري. ولأن اتجاهات التغيير لم تقتصر على العراق، إذ شهدت المنطقة موجات من التبدل السياسي ساهمت برمتها في إيجاد حالات خاصة من التفاعل الإقليمي، وانتقلت بموجبها أولويات التفكير وحسابات المصالح باتجاه طوئفة الصراع، إذ لم يعد يشغل صانع القرار تفكيره بالدولة، بقدر تحسبه بالجماعات الاجتماعية المذهبية وحركتها السياسية حيال المنطقة والداخل الذي تعيش فيه.

وبدلاً من أن تدور مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، في دائرة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وضمان أمن إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، أصبحت الاتجاهات تدور اليوم نحو تحجيم أو توسيع رقعة الصراع بين الجماعات الاجتماعية في المنطقة. لا ينفي الكلام المتقدم أهمية أمن إسرائيل لدى مراكز التفكير الاستراتيجية الغربية، إلا أن الأوضاع التي تعصف بالشرق الأوسط جعلت الكثير من دول المنطقة لا تنعم بالأمن سوى إسرائيل، وعليه لإدامة هذه الأوضاع، أخذت مراكز التفكير تتبنى مقاربات توظف فيها الجماعات الاجتماعية، كإحدى الوسائل المتبعة لتفتيت دول المنطقة ولإعاقة القوى الأخرى في النظام الدولي، التي تسعى أو تبحث عن نفوذ في الشرق الأوسط، وديناميات هذا المقاربات تكمن في توسيع رقعة الصراع والعمل على تثبيته، عن طريق تراكمات وإشكاليات التاريخ وتوظيفها في البنى الثقافية الجديدة لإدامة أوجه الصراع لأطول فترة ممكنة في الإقليم.

ومن هنا تفترض الدراسة أن صراع الطوائف في الشرق الأوسط، هو مسار استراتيجي لخلق أنماط جديدة من التفاعل تحتل فيها الجماعات الطائفية مكانة الدول في التعامل الاستراتيجي. وكذلك تفترض أن العراق هو حجر الزاوية الأساس في نقل الصراع أو التأثير به على الجماعات الاجتماعية الأخرى في المنطقة.

أن صراع الطوائف في الشرق الأوسط، هو مسار استراتيجي لخلق أنماط جديدة من التفاعل تحتل فيها الجماعات الطائفية مكانة الدول في التعامل الاستراتيجي.

وللتعامل مع هذه الاستراتيجية من منطق التفكير الاستراتيجي الأمريكي، تُثار جملة من التساؤلات بهذا الخصوص، من بينها كيف تتعامل الولايات المتحدة مع تهديدات الجماعات الاجتماعية في الشرق الأوسط؟ وماهي مراكز التأثير الممكنة لتأجيج الصراعات المذهبية والدينية؟

أولاً: تجديد عملية الصراع

منذ نهاية الحرب الباردة ونظرية صدام الحضارات ترمي بافتراضاتها على ذهنية صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت ترسم مختلف الصياغات الأساسية للأداء الاستراتيجي، ولعل إشارة «صموئيل هنتنغتون» حول الانبعاث الإسلامي يحفز هذا النوع من التهديد، إذ يرى أن المسلمين بأعدادهم الهائلة يتجهون نحو الإسلام كمصدر للهوية وتحت شعار «الإسلام هو الحل»، يعتقد هنتنغتون أن المشكلة في هذا الأمر تتمثل في قبول الحداثة ورفض الغربنة، فالصحوة الإسلامية في تصوره تتشابه مع الماركسية في فهم أهمية التغيير في المجتمع وبشكل جذري[1].

(1) صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي الجديد، ترجمة: مالك عبيد ومحمود خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي، 1999، ص 214.

ولأجل نقل هذا التهديد وبمقاربات جديدة تعمل على تأمين الرأسمالية الغربية ومصالحها العالمية، بدأت الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً بتبني مقتربات التحول النوعي، لأجل إيجاد أنموذج فكري جديد يساهم في تغيير مسار هذا الانبعاث، ومن هنا مارست نظريات التنشئة الكونية لـ «إنغلهارت» والفرضيات الأخرى في مجال «التنمية المتفاعلة» القائمة على إمكانية الترابط بين الثقافات، دورها في فرض نوعية جديدة للتوحيد القياسي كمنهج أيديولوجي عالمي لإحداث ما يمكن تسميته «بالتعلق المتفاعل»[2].

(2) تقي ازادا آرمكي، العولمة وأثرها على الهوية الإيرانية، ترجمة علي طاهر الحمود، بيت الحكمة، بغداد2012،، ص65.

وقد ساهمت العديد من المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بنمذجة هذه المسارات الفكرية، لعل في مقدمتها وزارة الخارجية

إن الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف تأمين التعامل مع الحركات الاجتماعية عبر منظمات غير حكومية، تحاول من خلالها تنفيذ بعض متطلبات التغيير في شكل التفاعلات القائمة في منطقة الشرق الأوسط.

وبعض الأقسام المرتبطة بالتنمية عبر المدنية كما تسميها وزيرة الخارجية السابقة «هيلاري كلينتون»، التي تشير إلى أهمية موظفي الخدمة المدنية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الارتباطات العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأهمية مرتبطة بأهمية التفاعل الدولي، إذ ينبغي أن لا يقتصر التفاعل على الحكومات، وأن يكون هنالك مستوى عالٍ من التأثير والتعامل مع الرأي العام، بسبب أهمية المنظمات غير الحكومية في الأحداث الجارية[3]. ولقد مارست هذه المنظمات دورها في السياسة الخارجية الأمريكية منذ تولي الرئيس جون كيندي إدارة البيت الأبيض، إذ تم تشكيل فرق السلام وهيئة التنمية الدولية لتأخذ على عاتقها تنفيذ استراتيجية الاحتواء وبرنامج التحالف من أجل التقدم[4]. ووفقاً لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف تأمين التعامل مع الحركات الاجتماعية عبر منظمات غير حكومية، تحاول من خلالها تنفيذ بعض متطلبات التغيير في شكل التفاعلات القائمة في منطقة الشرق الأوسط.

(3) هيلاري رودام كلينتون، القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص 7

(4) ساهمت فرق السلام وهيئة التنمية الدولية في احتواء دول العالم الثالث، إذ كانت تشكل استمراراً لمشروع مارشال في الخمسينيات من القرن الماضي. أنظر: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مكتبة السنهوري للطباعة والنشر، بغداد، بلا تأريخ، ص212 وما بعدها.

وبرغم صعوبة تضمين المجال الذي تستهدفه هذه المقاربات والفرضيات، استطاعت الولايات المتحدة أن تجعل من العراق مركزاً لإحداث هذا الأنموذج من التغيير، إذ يشكل العراق في هذا الجانب المحور الذي تتحرك عن طريقه معظم الجزئيات الفرعية للتخطيط الاستراتيجي الأمريكي، ولعل إدراك مراكز الفكر والرأي في أن يكون العراق أنموذجاً للتغيير في المنطقة، يفسر معظم الانتقالات والتحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، إذ اضحى العراق مركز الثقل الذي تنعكس تطوراته على معظم أطراف المنطقة وحساباتهم المنطقية، وهذا ما عرفته «كوندليزا رايس «بالاصطفاف الاستراتيجي الجديد»، أو تجديد الاصطفاف استراتيجياً الذي تحاول عن طريقه الولايات المتحدة نقل مراكز التأثير وإعادة تشكيل نمط التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط[5].

(5) كوندليزا رايس، إعادة التفكير في المصلحة القومية: واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، سلسلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008م، ص 23.

اضحى العراق مركز الثقل الذي تنعكس تطوراته على معظم أطراف المنطقة وحساباتهم المنطقية، وهذا ما عرفته «كوندليزا رايس «بالاصطفاف الاستراتيجي الجديد"، أو تجديد الاصطفاف استراتيجياً الذي تحاول عن طريقه الولايات المتحدة نقل مراكز التأثير وإعادة تشكيل نمط التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط.

ومن أجل تحديد ونمذجة الإدراك الجديد لهذا الفهم، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعامل مع معطيات

وجماعات فرعية كأساس للتفاعل الإقليمي، إذ ساهم هذا المعطى في تحريك معظم الطموحات التي تعيشها هذه الجماعات وأحياناً تأجيجها بإشعارها بالخطر أو التحدي، إذ إن تعددية النماذج التي تبناها التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال المنطقة، لا يمكن أن يتماشى من دون أن تؤسس له مسار أيديولوجي، تتحول بموجبه التفاعلات من الدول إلى الجماعات العرقية والأقليات، فضلاً عن الجماعات الدينية التي تعد الأساس في هذا الإطار، ولذلك فإن أفضل طريقة لاستمرار الصراعات هو استمرار تعارض القيم المذهبية والدينية، وهذا ما أسهم في أن تكون نزعات العروبة والإسلامية المتشددة هي المتحكمة في توجيه صراعات المنطقة وسبباً للحروب فيها[6].

تصور بريجنسكي «أن الشرق الأوسط مكوناً من جماعات عرقية ودينية مختلفة، قائمة على أساس مبدأ الدولة-الأمة، مما ينبغي تحويلها إلى كانتونات طائفية وعرقية.

لا مراء في القول، إن الأدراك الأمريكي لطوئفة الصراعات في الشرق الأوسط، لم يكن بعيداً عن تنبؤات بريجنسكي الذي وضحها في كتابه الموسوم «بين عصرين: الاستراتيجية الأمريكية في العصر التكنتروني» منذ سبعينيات القرن المنصرم، قائلاً: «إنه مع ازدياد وحدة العالم نتيجة للثورة في وسائل الاتصالات والإلكترونيات، ستزداد الجماعات العرقية والدينية انغلاقاً على نفسها، وستتفتت الدول بسبب رغبة الأفراد في الحصول على انتماء حميم وعلى شعور بالحماية، وعندما يصبح العالم الواحد مفتت، فسيكون تحت قيادة المجتمع الأغنى والأقوى . . . المجتمع الأمريكي. . . وعليه تصور بريجنسكي «أن الشرق الأوسط مكوناً من جماعات عرقية ودينية مختلفة، قائمة على أساس مبدأ الدولة ـ الأمة، مما ينبغي تحويلها إلى كانتونات طائفية وعرقية، يجمعها إطار إقليمي (كونفدرالي)، وهو ما يسمح إذا ما تحقق للكانتون الإسرائيلي أن يعيش في المنطقة بأمان»[7].

وعلى الرغم من الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، غير أن موقف الدول الأوربية لا يقل أهمية عن ذلك، وهذا ما يحاول «آلوف بن» من إبرازه عند مناقشة الوضع في منطقة الشرق الأوسط، إذ يشير إلى أن أوروبا لن تقف حجر عثرة في طريق عملية التقسيم القائمة في دول منطقة الشرق الأوسط، لا بل سوف تساهم في ذلك وتدعم بعض محاولات القادة في توسيع نفوذهم في المنطقة، كالحالة مع رجب طيب أردوغان أو الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد وقتئذ[8]. وهذا يفسر

(6) ممدوح الشيخ، أجيال العنف: الاستمرارية والتغيير، مجلة السياسة الدولية، العدد 198، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014م، ص 75.

(7) للمزيد انظر بريجنسكي، بين عصرين: الاستراتيجية الأمريكية في العصر التكنتروني، ترجمة محجوب عمر،ط2، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988، ص 13.

(8) آلوف بن، تحذير: الشرق الأوسط في مرحلة الاعمار، في مجموعة باحثين، الشرق الأوسط: خرائط جديدة للصراع، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013، ص11.

معظم المقاربات المتباينة التي كانت تتعامل بها مجموعة (5+1) مع إيران.

روسيا فترى أن المستفيد الأول من عدم الاستقرار واستمرار الفوضى في الشرق الأوسط هو الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحاول إضعاف قدرات دول المنطقة.

أما روسيا فترى أن المستفيد الأول من عدم الاستقرار واستمرار الفوضى في الشرق الأوسط هو الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحاول إضعاف قدرات دول المنطقة بضرب بعضها ببعض والتلاعب بالاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول، وهي ترى في توظيف التوازنات العرقية والمذهبية خدمةً لمصالحها على حساب أمن دولها والأمن والاستقرار الإقليمي. وترى موسكو كذلك أن واشنطن تسعى لإحكام قبضتها على المنطقة، ووضع حد للشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية وفى مقدمتها روسيا والصين، وذلك بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، وإضعاف القوى الإقليمية المهمة العربية وغير العربية الكبرى، وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها لا تمثل خطراً على مصالحها الاستراتيجية. وما يعزز من المخاوف الروسية العديد من المواقف التي تبنتها الولايات المتحدة حيال المنطقة من بينها التدخل الأمريكي في ليبيا ومن قبلها في العراق، ودعمها للثورات العربية، والسياسة الأمريكية غير الفعالة وغير المتوازنة تجاه «داعش»، وغيرها من المنظمات الإرهابية التي تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي[9].

(9) نورهان الشيخ، محددات الموقف الروسى من «عاصفة الحزم»، المركز الإقليمي للدراسات، القاهرة، 2015، من خلال الرابط: http://www.rcssmideast.org

ومن ثَمَّ فإن تجديد الصراع بتبني الأيديولوجية المذهبية كمدخل للتعامل مع الجماعات الاجتماعية في المنطقة يعبر عن مدى الرغبة في طوئفة الصراع في منطقة الشرق وتحويل أبعاد التفاعل الإقليمي من الدول إلى هذه الجماعات ممّا يجعل مسار التدخل أو الأداء الاستراتيجي مرتبطاً إلى حد كبير بها وبالكيفية التي تتعامل بها هذه الجماعات مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: إدارة الصراع الطائفي وحدود التغيير

بالرغم من أن استراتيجية التغيير التي تبنتها الولايات المتحدة ومساعيها لإيجاد ضمانات أمنية لإسرائيل بدأت مع احتلال العراق مروراً بثورات الربيع العربي، إلا أن الحسابات المنطقية لهذه الاستراتيجية أثبتت عكس ما كانت تتوقعه الولايات المتحدة ومراكز الفكر فيها، فالشعور الذي كانت تتبناه مؤسسات الأمن القومي، علاوةً على التوصيات التي قدمتها اللجان

الرئاسية التي من أبرزها لجنة بيكر ـ هاملتون وما وصفته من شعور بالربط بين معضلة العراق والصراع العربي ـ الإسرائيلي، أسهم بشكل كبير في تحديث المتطلبات الاستراتيجية لضمان أمن إسرائيل، ولعل في مقدمة ذلك انسحاب القوات الأمريكية من دون وجود قواعد عسكرية دائمة، وما لذلك من تأثير في أمن إسرائيل من جهة وعلى مكانتها في الاستراتيجية الأمريكية من جهة ثانية[10].

أن استراتيجية التفتيت قد تبنتها الولايات المتحدة وبعض الدول الإقليمية منذ بداية الربيع العربي- وإن كان احتلال العراق يشكل نقطة البدء في تلك الاستراتيجية- إذ سعت لتشكيل البيئة المتضادة مذهبياً بتفتيت التوافقات القائمة داخلياً.

ومن تحليل الخارطة الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط يُلاحظ أن استراتيجية التفتيت قد تبنتها الولايات المتحدة وبعض الدول الإقليمية منذ بداية الربيع العربي ـ وإن كان احتلال العراق يشكل نقطة البدء في تلك الاستراتيجية ـ إذ سعت لتشكيل البيئة المتضادة مذهبياً بتفتيت التوافقات القائمة داخلياً.

(10) سركس أبو زيد، إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2010، ص 294.

فعلى مستوى الصراع في اليمن، كانت ملامح تشكل تحالف بين الحوثين والإخوان المسلمين في اليمن من أكثر المشاهد ترجيحاً، بيد أن محاولات صانعي القرار في اليمن والمنطقة حاولت تفتيت هذا التحالف بقيام النظام بإرسال الفرقة الأولى في الجيش اليمني بقيادة محسن الأحمر[11] لنقل التهديد وإعادة رسم مساره وفكّ التحالف بين الإخوان والحوثين[12]. وهذا ما جرى إذ تمكن الحوثيون من دحر قوات الأحمر، ودفعوها للانسحاب من العاصمة صنعاء في 21 أيلول 2014، وقاموا بالاستيلاء على الأسلحة الموجودة بالمعسكرات التابعة لِلواء الأحمر، ونجحوا في اقتحام منازل الموالين لآل الأحمر و«الإخوان المسلمين»، وتمددوا في مناطق تمركزهم في مدن إب ورداع والحديدة[13]. حتى انفرط عقد التحالف المأمول بين الطرفين، فلا مناص من القول إن المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في اليمن كانت في تفتيت استمرار التحالف بين الحوثيين والإخوان المسلمين في اليمن، مما جعل بنية الفوضى والصدام الأكثر ترجيحاً في أي تحرك اجتماعي داخل اليمن.

(11) علي محسن صالح الأحمر (20 يونيو 1945) هو قائد عسكري يمني يشغل منصب مستشار الرئيس عبد ربه منصور هادي. وكان قبلها قائد المنطقة الشمالية الغربية والفرقة المدرعة الأولى والرجل الثاني في اليمن بعد علي عبد الله صالح. وكان من المؤسسين لحزب التجمع اليمني للإصلاح، ويُعتبر مقرباً من السعودية والجماعات السلفية في اليمن.

(12) قاسم كاظم البيضاني، الحوثين وتحديات المستقبل اليمني، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد الخامس، مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية، بغداد2013،، ص 105.

(13) وحدة تحليل السياسات، التداعيات غير المقصودة: كيف تتعامل بعض القوى الداخلية والإقليمية مع عملية «عاصفة الحزم» في اليمن؟، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015. من خلال الرابط http://www.rcssmideast.org/

وعلى مستوى آخر قامت المملكة العربية بإرسال قوات عسكرية عبر ما يُسمّى بقوات درع الجزيرة إلى البحرين في عام 2011 لحراسة المؤسسات الرئيسة هناك ولأجل المحافظة على استمرار حكم آل خليفة في البحرين، إذ تعاملت

مع الأكثرية الشيعية على أنها موالية لإيران أو أنهم جزء منها، من أجل عدم السماح لأي عنصر جديد من تولي السلطة في البحرين أن يخرج عن تأييد النظام السلفي، ومع ذلك كانت الولايات المتحدة تستهدف تأمين التحرك السعودي ودعمه للحرص على استمرار الشراكات الدبلوماسية والأمنية مع البحرين والسعودية[14].

(14) كريستوفر م. بلانكارد، المملكة العربية السعودية: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، في أوراق باحث: الولايات المتحدة الأمريكية والربيع العربي، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2013، ص 166.

من جانب آخر، كان لتركيا أثر واضح في هذا المجال، إذ إن تبني أطر الحوار بين الحضارات بدلاً من صدامها شكل مقاربة جديدة للانتقال في المنطقة عبر تبني نمط وظيفي يتناسب وطموحاتها الإقليمية، وتبدو ملامح ذلك واضحة في أطروحة العثمنة الجديدة، التي سعت لطموحات أكبر في تونس ومصر بعد فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات التي جرت بعد التغيير، وقد تكون هذه المقاربة أقرب إلى منحى التحديد الوظيفي وليس الاستراتيجي وهذا ما يدعمه مدخل الإرث التاريخي الذي تبناه «أحمد داود أوغلوا» في العمق الاستراتيجي ولكن على عكس طريقته، فحتى العثمانيين في إمبراطورتيهم كانوا يركزون على الشمال الغربي من دولتهم أي باتجاه أوروبا، وهذا ما يعني أن دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط هو وظيفة لتغيير التوازنات وإيجاد مناخ جيوستراتيجي جديد للمنطقة عبر الإخوان المسلمين وغيرهم من الحركات الاجتماعية الدينية[15].

إن الرهان بين القوى الدولية والإقليمية على الجماعات الاجتماعية، جعل منحى الصراع في الشرق الأوسط يتقولب نحو الهويات الدينية، ولا سيّما ما يخص تأطير الصراع السلفي الإخواني.

(15) روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا: ماذا تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2015، ص 339.

إن الرهان بين القوى الدولية والإقليمية على الجماعات الاجتماعية، جعل منحى الصراع في الشرق الأوسط يتقولب نحو الهويات الدينية، ولا سيّما ما يخص تأطير الصراع السلفي الإخواني، فالإخوان المسلمون يميلون إلى إتباع أسلوب أكثر مرونة في تطبيق الأحكام، فضلاً عن ميولهم لمزج السياسة الغربية الحديثة بالموروث الثقافي الإسلامي، وهذا ما ولّد تنافساً حاداً بينهما أثّر في التفاعل بين تركيا والمملكة العربية السعودية خصوصاً في سوريا ومصر، إذ ترى تركيا ضرورة تصدي الإخوان للسلطة في سوريا ولكونهم الحلقة الأضعف في الحسابات السياسية الداخلية تراجع دورهم مقابل التيارات السلفية المدعومة من المملكة العربية السعودية[16].

(16) مصطفى كامل، الصراع السلفي الإخواني في المنطقة العربية، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد الرابع، مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية، بغداد2013.

لقد مارست حركة التغيير التي شهدتها دول المنطقة تحولات واضحة في

القوة الإسلامية الصاعدة أو مثلث القوة الإسلامية مرتكز على ثلاث قوى أساسية هي (مصر، إيران، وتركيا).

أدوار القوى الإقليمية، فمع تغيير نظام «حسني مبارك» وفوز الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية المصرية كانت هنالك قنوات تستهدف إعادة إنتاج علاقات من نوع جديد تحتل مكانتها النوعية في التفاعلات الإقليمية، إذ يرى بعض المختصين أن مؤسسة الرئاسة المصرية كانت تدرك أن مصر هي عمق استراتيجي لإيران وأن إيران عمق استراتيجي لها، وأن القوة الإسلامية الصاعدة أو مثلث القوة الإسلامية مرتكز على ثلاث قوى أساسية هي (مصر، إيران، وتركيا)، وكان هنالك بعض الاتجاهات داخل الرئاسة المصرية تسعى لإيجاد أطر التعاون والتفاهم بين هذه القوى، لا سيّما في ظل بعض ملامح التقارب النسبي مع إيران، بيد أن الأطراف الخليجية كانت تضغط بعدم عودة تلك العلاقات وساهمت بشكل واضح في تبديل هذه التصورات، وهذا ما يمكن تلمسه بوضوح في الدور السعودي والإماراتي[17].

(17) حوار مع الدكتور مصطفى أبو الخير، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد الخامس، مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013، ص 92.

ويتضح من التعامل الاستراتيجي مع المنطقة، أن المملكة العربية السعودية هي اللاعب الأبرز في هذه المعادلات وصاحبة الدور الأكبر في طوئفة مسار الصراع بل وتوجيهه، فهي تسعى لأن تكون الطرف الفاعل في ملامح التكّون الجديد التي تشهده منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن كونها تستهدف توظيف التبدلات السياسية في الشرق الأوسط بطريقة الضاغط الأكبر كالحالة مع تدخلها العسكري في البحرين، ومساعدتها المالية في مصر، ناهيك عن حربها ضد اليمن[18].

(18) فرانك جاكوبس وباراج خانا، مصدر سبق ذكره، ص 14.

ولأن الوضع من الناحية الاستراتيجية بدأ يتجه نحو مسارات جديدة، لا سيّما في ظل مقاومة العراق لمخطط تنظيم «داعش» في إقامة دولة أو إقليم، بدأت المعادلة الإقليمية بالتوجه نحو مسار آخر، بتوسيع رقعة الحروب الطائفية، حيث شمول اليمن وإعلان الحرب ضد الحوثين في القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ في آذار 2015، واعتبار أن ما يقوم به الحوثيون في اليمن تهديد للأمن القومي العربي[19].

(19) المجلد الكامل لمقررات قمة شرم الشيخ الدورة (26)، جامعة الدول العربية، 2015، ص 70.
المصدر من خلال الرابط: http:// bit.ly/1Cz3SMG

وهذا ما يمكن ملاحظته في ملامح الحدود التي يتحرك عن طريق مخططي الاستراتيجية الدولية في منطقة الشرق الأوسط، فمع الصعود الذي حققه العراق في الحرب على تنظيم داعش، أصبح النفوذ الشيعي بحسب قناعات صانعي القرار في الولايات المتحدة وبعض الدول الإقليمية في مقدمتها

المملكة العربية السعودية يشكل تهديداً على منظومتها الأمنية ومصالحها الاستراتيجية، وبدأت تحاول أن تتبنى أسلوباً يقلص من هذا الانتصار، ويستعيد درجة معينة من التوازن الإقليمي، ولذلك اتجه التفكير العربي وبطريقة مفاجئة نحو اليمن لتصحيح مسار التوازن، بعد أن حاولت تغيير مسار التوازن في العراق عن طريق بيان الأزهر حول انتهاكات الحشد الشعبي وبعض المنظمات الإنسانية غير الرسمية كهيومن راتس[20].

(20) علي فارس حميد، القوات المسلحة والحشد الشعبي: طموحات مكتوفة، مركز الفرات للدراسات ـ كربلاء، من خلال الرابط: http://annabaa.org/news1899

ثالثاً: العراق من مقدمة المشروع إلى زاوية الانعكاس الإقليمي

منذ عام 2003 والتفكير الاستراتيجي الأمريكي يعتمد على أن العراق هو حجر الدومينو في مشروع الشرق الأوسط وزاوية الانعكاس الإقليمي التي يمكن بها تأجيج الأوضاع أو ترتيبها بنحو معين، إذ يشير بهذا الصدد وزير الخارجية الأمريكي وقتئذ «كولن باول» في شهادة له أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في شباط 2003 «إن الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق سيؤدي إلى تشكيل إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط بطريقة إيجابية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها»[21]. وهذا ما يعني أن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية هي التي ترسم جوهر الاستراتيجيات الإقليمية والتحركات التي تقوم بها القوى الدولية حيال المنطقة وخصوصاً الناتو، فضلاً عن التحالفات الدولية الطارئة الأخرى[22].

أن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية هي التي ترسم جوهر الاستراتيجيات الإقليمية والتحركات التي تقوم بها القوى الدولية حيال المنطقة وخصوصاً الناتو، فضلاً عن التحالفات الدولية الطارئة الأخرى.

(21) قاسم كاظم البيضاني، مشاريع التقسيم في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد السابع، مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2014، ص 237.

ويشكل العراق هذه الزاوية بسبب طبيعة التعقيد في التنافس الإقليمي حوله، ومحاولة هذه الأطراف توظيفه لتنفيذ تطلعاتها الاستراتيجية في تشكيل نظام إقليمي جديد، ولعل نتيجة ذلك هو تحرك التحالف الدولي بعد سيطرة تنظيم «داعش» على الموصل في حزيران 2014، في حين أن القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لم تتبنى أية استراتيجية واضحة لمواجهة الإرهاب في سوريا التي يسيطر فيها تنظيم «داعش» على الكثير من المناطق.

(22) يقصد بالتحالفات الطارئة تلك التحالفات غير الدائمة التي تستهدفها الدول الغربية والولايات المتحدة عندما تقتضي المصالح الدولية ذلك لإضفاء الشرعية الدولية على خياراتها الاستراتيجية كالحالة في الحرب ضد العراق 2003، والتحالف الدولي ضد تنظيم داعش.

ومع تطور الحرب على تنظيم «داعش» أخذت ملامح التحالف الدولي تتجه نحو مزيد من طوئفة الصراع في المنطقة لا سيّما ما يخص التعامل مع سوريا في منظومة الحرب الدولية، إذ إن التحالف الدولي الذي يستهدف تنظيم «داعش» في داخل الحدود العراقية، مع شمول جزئي لبعض مناطق سوريا

بحسب بعض التصريحات التي قامت بها قيادة القوات الجوية الأمريكية والكندية، مع التأكيد بأن العمليات في سوريا ليست بتنسيق مع نظام بشار الأسد كالحالة مع العراق. وهذا من شأنه أن يعكس أسس العلاقات الإقليمية ومدى استمرار رؤية الولايات المتحدة لسوريا لكونها جزءاً من معادلة تنظيم وصياغة منطقة الشرق الأوسط[23]. ناهيك عن أنه يعكس ازدواجية التعامل الدولي في مثل هذه القضايا، فعلى الرغم أن الاجتماع الذي عقد في باريس حدد إعلان الحرب على تنظيم «داعش» بشنّ الضربات الجوية في العراق، إلا أنه لم يهتم بوجود تنظيم «داعش» في سوريا إلا في مراحل متقدمة من الاجتماعات والمشاورات بين رؤساء أركان القوات المشاركة في الحرب[24].

أن القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لم تتبنى أية استراتيجية واضحة لمواجهة الإرهاب في سوريا التي يسيطر فيها تنظيم «داعش» على الكثير من المناطق.

(23) مصطفى علوي، الحرب على داعش، تفاعلات إقليمية ودولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2015، ص95.

(24) المصدر السابق، ص97.

فطالما أن سوريا تمثل مركزاً مهماً في عملية السلام مع إسرائيل، فإن التعامل معها لم يأخذ مبدأ الحسم النهائي، فالصراع بين مختلف الفصائل والهويات يشكل مصدراً للتدخل والامتداد الإقليمي، ويرى بعض الخبراء في هذا الصدد بأن الوضع في سوريا لن يحسم إلا بطريقة التقسيم العرقي القائم على الطائفية المذهبية والدينية[25]. وهذا الأمر يفسر طبيعة المقاربات الدولية المتباينة والتي لم تحسم الوضع في سوريا، إذ حتى التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» الذي ما برح يناقش الإمكانيات التي تعزز تغيير الوضع استراتيجياً في سوريا، وهذا ما جعل الضربات الجوية التي تقوم بها طائرات التحالف الدولي غير فاعلة سواء في سوريا أو في العراق[26].

(25) يشير لهذا المشهد باراج خانا في مقال له حول الشرق الأوسط أن سوريا سوف تتقسم بين الطوائف المتصارعة لعدم وجود رغبة جدية في إنهاء أو حسم الصراع، أنظر: فرانك جاكوبس وباراج خانا، العالم الجديد، ص 13.

(26) راجع بالتفصيل: مصطفى علوي، الحرب على داعش، تفاعلات إقليمية ودولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2015م، ص95.

وعليه، فإن إرادة التحالف الدولي حيال تنظيم «داعش»، لم تكن موجهة للتنظيم بقدر اتجاهها لحماية الأرض وفق منطق المصالح الجيوستراتيجية، وهذا ما يعني كذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي والقوى الإقليمية المؤيدة لها لا تتعامل مع التهديدات من منطق الأيديولوجيا بقدر ما تتعامل مع ما تفرضه الاعتبارات الجيوستراتيجية من مصالح في هذا الشأن. فضلاً عما تفرضه الجغرافيا من اعتبارات قيمية على الأداء الاستراتيجي.

إن إرادة التحالف الدولي حيال تنظيم «داعش»، لم تكن موجهة للتنظيم بقدر اتجاهها لحماية الأرض وفق منطق المصالح الجيوستراتيجية.

ويتلاقى التوجه الإقليمي والدولي في مناطق التنوع الطائفي بشكل خاص، إذ إن نطاق التفكير الاستراتيجي يتعامل مع

أن ما يحدث للحشد الشعبي في العراق والعلويين في سوريا والشيعة في تونس ومصر، وكذلك الحوثين في اليمن، هو محاولة لرسم صياغات إقليمية بأدوار جديدة.

طوائف محددة تحاول من ورائها القوى الإقليمية والدولية تعزيز الفوضى الداخلية فيها، إذ يرى بعض من المختصين أن ما يحدث للحشد الشعبي في العراق والعلويين في سوريا والشيعة في تونس ومصر، وكذلك الحوثين في اليمن، هو محاولة لرسم صياغات إقليمية بأدوار جديدة، هذا فضلاً عن تجمع الجماعات الإرهابية في هذه المناطق بشكل واضح وأساسي من أجل تفجير صراعات ذات بعد طائفي في هذا المجال[27]. ولعل تركيز الفوضى في مناطق الاختلاط المذهبي، يُبين المدى الذي تنطلق منه الاستراتيجية الدولية في الإقليم، فضلاً عن الأدوار التي تتحرك بموجبها القوى الإقليمية في المنطقة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

(27) قاسم كاظم البيضاني، مشاريع التقسيم في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص 246.

فقد أصبح التعامل وفقاً لهذه المعطيات ينطلق من التفكير «بحدود النار» أو «تمكين الأقليات» إذ إن دفع الأقليات عبر نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط يضع ملامح جديدة للتفاعل وينقل الإدارة من حدود الدول الوطنية إلى حدود النار، بسبب انشغال الأقليات بحروب مفتوحة قد تكون داخلية فيما بينها أو مع جيرانها من طوائف أخرى. وهذا ما نظرت إليه الإدارة الأمريكية بشكل أساسي في إدارة الرئيس جورج بوش الأبن، إذ بدأت تتعامل مع مصطلح «حدود النار» في كثير من التقارير والأبحاث المقدمة إلى مؤسسة الرئاسة أو البنتاغون، ولعل أبرز مثال على ذلك ما نشرته مجلة القوات المسلحة الأمريكية في دراسة لنائب رئيس هيئة الأركان المشتركة الأسبق «رالف بيترز» الذي دعا إلى رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط قائمة على أساس ما يشهده العالم الإسلامي من التحولات الناتجة في الأصل عن تغيير وضع العراق الاستراتيجي في التفاعلات الإقليمية[28].

(28) المصدر السابق، ص 251.

وترتبط محاولة «رالف بيترز» بهذا الخصوص بمقاربات جديدة لعل من بينها التعامل مع التنظيمات الجهادية، إذ يرى أن العالم الإسلامي حينما تدار شؤونه من مكة والمدينة المنورة عبر مجلس تشاوري تداولي يتكون من ممثلين عن أكبر المدارس والحركات الإسلامية العالمية ضمن دولة مقدسة إسلامية تشبه إلى حد ما الفاتيكان، فإنها سوف تتمكن من إعادة توزيع الأدوار في هذا الجانب، لا سيّما إذا ما ارتبطت هذه التقسيمات بأركان أخرى خاضعة للمذهبية الطائفية خصوصاً في العراق واليمن[29].

(29) رالف بيترز، حدود الدم، في خرائط جديدة ترسم الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ص25 ـ 27.

ومن ثُمَّ، فإن التوسع في حدود الصراع من الناحية الجيوبوليتيكية وربطه بالمذهبية الطائفية سوف يولد مجالاً جديداً لتنافس القوى الإقليمية، وسوف تُتحدد استراتيجيات القوى الإقليمية على نحو جديد، لأن في منطقة الشرق الأوسط حرب حقيقية واستراتيجية، وإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تركز على المساعدة والتحريض على الفوضى. ويركز في هذا الجانب الكاتب الأمريكي «ديفيد روثكوبف» في أن منطقة الشرق الأوسط تشهد الآن حرباً حقيقية في الوقت الذي تركز فيه استراتيجية إدارة الرئيس أوباما على المساعدة والتحريض على الفوضى. ويزيد روثكوبف، أنه بمجرد دخول الشرق الأوسط في الفوضى يكاد يكون ذلك بسبب أخطاء إدارة الرئيس أوباما، إلا أن هذا لا يعني أن سياساتها في المنطقة باءت بالفشل. ويؤكد مرة ثانية روثكوبف أن هذا الوضع في الشرق الأوسط غير مسبوق، وهي المرة الأولى التي تشهد فيها المنطقة هذه الفوضى منذ الحروب العالمية في القرن الماضي، فجميع البلدان تقريباً من ليبيا إلى أفغانستان، شهدت صراعات مسلحة (باستثناء عُمان). وهذا المستوى من الفوضى وعدم اليقين والتعقيد بين التحالفات والتناقضات في كثير من الأحيان محيرة للعقل. الولايات المتحدة وحلفاؤها يقاتلون جنباً إلى جنب مع إيران للقضاء على تنظيم داعش. ولكن الموضوع في اليمن مختلف، إذ إن الولايات المتحدة والعديد من الشركاء الإقليميين نفسهم يتعاونوا لإبعاد قوات الحوثي المدعومة من إيران. أما إسرائيل والسعودية، فإنهما متفقتان بشكل كبير بشأن مخاوفهم من إيران فضلاً عن الانقسامات التاريخية التي مازالت كبيرة بين الاثنين من جهة وإيران من جهة أخرى[30].

ومن زاوية أخرى ووفقاً لـ «جورج فريدمان» فالاستراتيجية الأمريكية متداخلة وهي بغاية التعقيد، وأن هذه الاستراتيجية تركز في الحفاظ على توازن القوى، إذ يتسم هذا النوع من الاستراتيجية باستمرارية الفوضى لأن الهدف هو عدم دعم أي قوة معينة، ولكن للحفاظ على التوازن بين قوى متعددة. ولذلك، فإن الولايات المتحدة تقدم المعلومات الاستخباراتية والتخطيط للائتلاف السعودي ضد الحوثيين. وفي العراق، الولايات المتحدة تقدم الدعم للشيعة وحلفائهم من خلال قصف مواقع داعش. وفي سوريا، فإن استراتيجية الولايات المتحدة معقدة، إذ ليس لها تفسير واضح. وهذه هي طبيعة رفض التدخل على نطاق واسع والتعهد بتحقيق توازن القوى.

(30) ديفيد روثكوبف، نتاج الحرب الحقيقية في الشرق الأوسط وغياب استراتيجية مواجهتها عملية تشارلي ايبدو: خطوة الثعلب، ترجمة: حسين أحمد السرحان، مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، من خلال الرابط: http:// kerbalacss.uokerbala.edu.iq

فالولايات المتحدة تعارض إيران في مسرح واحد وتقدم لها الدعم في بلد آخر[31].

ومن ثُمَّ تعدّ المقاربات الكامنة وراء توجيه الصراعات بهذه الطريقة بمثابة محاولة لتمكين الولايات المتحدة من ممارسة دور حامل الميزان أو الموازن الإقليمي على حد توصيف «جون ميرشايمر»، وهذا من شأنه أن يعطي للولايات المتحدة دور الموجه أكثر من أي دور آخر في موقعها الاستراتيجي بالشرق الأوسط، أما الواقعيون فإنهم يحددون خيارات الهيمنة بالقدرة على ممارسة دور الموازن[32]، وهذا الدور يتطلب المقدرة على ممارسة وظائف الشراكة والتوظيف في آن واحد، إذ إن الوصول إلى الموازنة الإقليمية وفقاً لهذه الصياغة يتطلب وجود مداخل مذهبية قابلة للمناورة والانتقال في الخيارات الاستراتيجية لكي لا يتمكن طرف من أطراف التوازن من الهيمنة على الآخر، وعلى الرغم من المعوقات التي تمارسها بعض القوى الكبرى لعرقلة هذه الهيمنة، إلا أن الإمكانيات الشاملة وتوظيف المداخل المذهبية والدينية قد يمكّن الولايات المتحدة من خلق مقاربة خاصة بهذا الشأن[33].

ومن المقاربة بين التطورات الإقليمية التي تشهدها المنطقة لاسيما فيما يتعلق بمصر والسعودية، يشير اللواء «محسن النعماني» وكيل جهاز المخابرات الأسبق الى أن حالة الفوضى الخلاقة، تجبر مصر أن تكون في وضع يلائم مخطط الشرق الأوسط الذي تستهدفه الولايات المتحدة، حيث التفتيت والانشغال بالصراعات الداخلية مما يؤمن السماح لبروز وتفوق بعض عناصر النظام كإسرائيل[34].

ومن ثَمَّ تتجه حدود التعامل الاستراتيجي نحو تأطير طوئفة الصراع في مناطق محددة، تمثل مرتكز التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال منطقة الشرق الأوسط، ولعل مناقشة الكونغرس الأمريكي لمشروع قرار حول التعامل مع العراقيين والأكراد بوصفهم شريكاً موثوقاً للولايات المتحدة، وهو ما يعزز هذا المنحى في التصور الأمريكي حيال العراق والمنطقة برمتها. ففي التاسع والعشرون من نيسان تم النقاش داخل الكونغرس الأمريكي لمشروع قرار قدمه رئيس لجنة الشؤون الخارجية الجمهوري «ادورد رويس» يدعو فيه الى التعامل مع

إن الوصول إلى الموازنة الإقليمية وفقاً لهذه الصياغة يتطلب وجود مداخل مذهبية قابلة للمناورة والانتقال في الخيارات الاستراتيجية لكي لا يتمكن طرف من أطراف التوازن من الهيمنة على الآخر.

(31) جورج فريدمان، نضج توازن القوى في الشرق الأوسط، ترجمة: مؤيد جبار حسن، مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، من خلال الرابط: http:// kerbalacss.uokerbala.edu.iq

(32) يعد دور الموازن امتداداً لحالة الهيمنة التي يطرحها أساتذة العلاقات الدولية، حيث إنها تفترض وجود طرف قادر على ضبط توازنات القوى الإقليمية والدولية في الوقت نفسه، مع ضمان وجود أدوار الشراكة والتوظيف التي تساعد الطرف المهيمن على تحقيق ذلك النمط من التفاعلات.

(33) Christopher Layne, The Unipolar Illusion Revisited, The Coming End of the United States, Unipolar Moment, International Security, Vol. 31, No. 2 (Fall 2006), p. 10

(34) محسن النعماني، المؤامرة الكبرى، حوار: (هاني بدر الدين)، مجلة الأهرام العربي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(857)، 2013، ص 19.

العراقيين الاكراد بوصفهم شريكاً موثوقا للولايات المتحدة. وحسب نص القانون المقترح فإن هنالك جملة من المعطيات التي تسعى الولايات المتحدة لتمريرها في العراق والمنطقة ووفقاً للآتي[35]:

(35) للتفصيل أنظر نص مقترح القانون من خلال الرابط: http://foreignaffairs.house.gov/.../files/ROYCE_023_xml.pdf

1 ـ السماح بشكل مباشر بتوفير معدات عسكرية وما يتعلق بها من تدريبات وأسلحة.

2 ـ يركز المقترح على مبدأ أن (شريكنا الحاسم في القتال ضد داعش بحاجة إلى أسلحة ثقيلة ومدرعات، ويؤكد أن الولايات المتحدة مقصرة في دعم البيشمركة في ما يحتاجونه).

3 ـ لم يقل القرار أنه يعامل كردستان كدولة مستقلة، لكن مضمون القرار يشير الى أن الكرد شريكاً للولايات المتحدة، فضلاً عن أنه يتعامل مع الحقوق الدستورية التي كفلها الدستور للإقليم، وحقه في الحصول على السلاح ويقول إنه سوف يعرض شعب بأكمله للموت ما لم يتم دعم الأكراد بالسلاح.

ومن زاوية أخرى أفرجت لجنة الخدمات العسكرية في الكونغرس الأمريكي عن ميزانية تتعلق بالدعم العسكري للعراق، خصصت بموجبها مبلغ 715 مليون دولار إلا أنها اشترطت أن يتم منح 25% من الميزانية إلى البيشمركة والى قوات العشائر السنية. واشترطت كذلك أن يتم تمرير قانون الحرس الوطني، وأن تبرهن الحكومة العراقية أنها أكثر شمولية من أجل دفع النسبة المتبقية إلى بغداد، وبخلافه، فإنها ستدفع بشكل مباشر إلى البيشمركة وقوات العشائر.

ومع زيارة رئيس إقليم كردستان السيد «مسعود بارزاني» إلى واشنطن بدأت لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الأمريكي مناقشة مشروع قرار ثانٍ يجيز للرئيس الأمريكي تسليح قوات البيشمركة من دون الرجوع إلى الكونغرس، وهذا الأمر يمنح اللوبي الكردي في واشنطن قوة سياسية بالمقارنة مع سياسة العراق الخارجية حيال الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن أنه يؤشر إلى ملامح التواصل بينه وبين اللوبي السعودي الذي حاول تمرير القرار الأول داخل الكونغرس الأمريكي، بسبب أهمية ذلك في تقليص تقدم الحشد الشعبي داخل المناطق السنية في العراق بحسب تصورهم[36].

(36) للتفاصيل ينظر: النشرة الإخبارية لقناة الحرة عراق، 3/ 5/ 2015.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا التحول في المسار العقيدي الدولي والإقليمي حيال الجماعات الاجتماعية في العراق يقدم تصوراً دقيقاً عن ملامح التوزيع الجديد للتفاعل الداخلي، والذي سينعكس تأثيره بشدة على منطقة الشرق الأوسط بسبب شدة الترابط بين المحفزات الاجتماعية والمذهبية بين دول المنطقة. إذ إن تمرير الصياغات الاستراتيجية للولايات المتحدة في العراق سوف يدفع بقية أطراف المنطقة إلى بناء نماذج مشابهه لهذه الصياغات، وهذا ما يعني الانتقال المحتمل نحو تسليح الجماعات الاجتماعية والمذهبية في عموم الشرق الأوسط.

الخاتمة

تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات واسعة تكاد أن تطال معظم تفاعلاتها التقليدية التي كانت سائدة قبل احتلال العراق في عام 2003، وهذا التحول يرتبط بالانتقال في منحى التفكير الاستراتيجي الأمريكي والدولي تجاه الأداء مع الدول والانتقال منها إلى الجماعات الاجتماعية والسعي لتمكينها لتكون قادرة على أن تحلّ محلّ الدول في التفاعلات الإقليمية.

أن العراق يمثل زاوية الانعكاس الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، إذ إن أي تبدل في مستوى التوازن الداخلي سوف يؤثر بشكل مباشر في دول المنطقة.

ويرتبط هذا المستوى من التفكير منذ بداية استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002، والتي حاولت به تغيير نمط التوجه الاستراتيجي لدول منطقة الشرق الأوسط وتغيير معادلة التوازنات فيها عن طريق احتلال العراق وعدّه أنموذجاً يحتذى به أو يكون مجالاً لانعكاس استراتيجيتها في المنطقة. ومن ثَمَّ فإن أي تحول في المنطقة لا بُدّ أن يكون استجابة للتطور في العراق. ومن هنا فإن الدراسة تستنتج:

أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تسعى لنقل الصراع من الدول إلى الجماعات الاجتماعية، وجعلها تحل محل الدولة في التفاعلات الإقليمية.

أن العراق يمثل زاوية الانعكاس الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، إذ إن أي تبدل في مستوى التوازن الداخلي سوف يؤثر بشكل مباشر في دول المنطقة.

أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لأن تكون الدولة حاملة الميزان في الشرق الأوسط، وهي بحاجة إلى وحدات جديدة وشكل جديد للتفاعلات يؤمن هذا المستوى من النظام، ومن ثَمَّ هي لا تتخذ موقف نهائي وحاسم تجاه أي طرف من أطراف المنطقة.

كما أن التوجه الاستراتيجي داخل الولايات المتحدة يسعى لتمكين بعض الجماعات الاجتماعية «العشائر والبيشمركة» في العراق سياسياً وعسكرياً، بما يمكنها من إدارة طوئفة الصراع في العراق بغية أعمامه على دول المنطقة.